ثانياً ـ قرار اتخذ بناءً على تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية السادسة عشرة

د إ - ١/١٦ ـ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي

إن الجمعية العامة

تعتمد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، المرفق بهذا القرار .

الجلسة العامة ٦
١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

المرفق

الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي

نحن ، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ،

المجتمعة في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة ، وهي دورة استثنائية معنية بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي ، إذ نسترشد بالمبادىء الأساسية والعالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٢] ، في سياق جهودنا لإقرار السلم في جميع أنحاء العالم بوضع حد لجميع المنازعات عن طريق التفاوض ، وإذ نرغب في بذل جهود جدية لإنهاء الحالة غير المقبولة السائدة في الجنوب الافريقي ، التي هي نتيجة سياسة وممارسات الفصل العنصري ، عن طريق مفاوضات تقوم على مبدأ العدالة والسلم للجميع :

إذ نعيد تأكيد اقتناعنا ، الذي يثبته التاريخ ، بأنه لا يمكن أن يقوم سلم أو عدالة حيث توجد السيطرة الاستعمارية والعنصرية أو سيطرة الفصل العنصري ،

وإذ نؤكد من جديد تبعاً لذلك أنه مادام نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا قائماً ، فإن شعوب افريقيا ككل لا يمكنها أن تبلغ الأهداف الأساسية المتمثلة في العدالة وكرامة الإنسان والسلم ، وهي أهداف بالغة الأهمية في حد ذاتها وأساسية لاستقرار وتنمية القارة ،

وإذ ندرك ، فيما يتعلق بالجنوب الافريقي ، أن العالم بأسره مهتم بصورة حيوية بنجاح العمليات التي تتصل بهذه المنطقة والمؤدية إلى تحقيق الاستقلال الوطني الحقيقي لناميبيا والسلم في أنغولا وموزامبيق ، في أقصر وقت ممكن ، وإذ ندرك كذلك أن العالم يهتم اهتماماً بالغاً بأن قيام جنوب افريقيا بتقويض استقرار بلدان المنطقة ، سواء بواسطة العدوان المباشر ، أو باستخدام وكلاء عنها ، أو بالتخريب الاقتصادي أو غير ذلك من الوسائل ، أمر لا يمكن قبوله بجميع أشكاله ويجب ألاّ يقع ،

وإذ ندرك أيضاً حقيقة أن السلم والاستقرار الدائمين في الجنوب الافريقي لا يمكن تحقيقهما إلاّ عند تصفية نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتحويل جنوب افريقيا إلى بلد موحد ديمقراطي وغير عنصري ، وإذ نؤكد من جديد لذلك وجوب اتخاذ جميع التدابير اللازمة الآن للتعجيل بوضع حد لنظام الفصل العنصري لمصلحة كل شعوب الجنوب الافريقي والقارة والعالم بأسره ،

وإذ نعتقد أنه نتيجة للكفاح الشرعي لشعب جنوب افريقيا في سبيل القضاء على الفصل العنصري وللضغوط الدولية المناهضة لذلك النظام ، وكذلك الجهود العالمية لحل المنازعات الإقليمية ، ثمة إمكانيات لزيادة التحرك نحو تسوية المشاكل التي تواجه شعب جنوب افريقيا ،

وإذ نؤكد من جديد حق جميع الشعوب ، بما فيها شعب جنوب افريقيا ، في تقرير مصيرها بنفسها وفي إقامة المؤسسات ونظم الحكم الخاصة بها التي يمكنها ، بالتفاهم العام فيما بينها ، أن تعيش في ظلها وتعمل معاً لبناء مجتمع متناسق ، وإذ نظل ملتزمين ببذل كل ما هو ممكن وضروري لمساعدة شعب جنوب افريقيا بالسبل التي يقررها ، من خلال ممثليه الحقيقيين ، لبلوغ هذا الهدف ،

وإذ نأخذ على عاتقنا هذه الالتزامات لأننا نعتقد أن جميع الناس متساوون ولهم حقوق متساوية في الكرامة الإنسانية والاحترام ، بغض النظر عن اللون أو العرق أو الجنس أو المعتقد ، وأن لجميع الرجال والنساء حقاً وعليهم واجباً في المشاركة في حكومتهم ، كأعضاء متساوين في المجتمع ، وأنه لا يحق لأي فرد أو مجموعة من الأفراد أن تحكم الآخرين دون موافقتهم الديمقراطية ، وإذ نكرر تأكيد أن نظام الفصل العنصري ينتهك كل هذه المبادىء الأساسية والعالمية ،

وإذ نؤكد أن الفصل العنصري ، الذي وصف بأنه جريمة ضد ضمير الإنسانية وكرامتها ، مسؤول عن موت عدد لا يُحصى من الأشخاص في جنوب افريقيا ، وأنه سعى إلى تجريد شعوب بكاملها من إنسانيتها ، وفرض حرباً وحشية على منطقة الجنوب الافريقي ، مما أفضى إلى خسائر لا تُحصى في الأرواح وفي الممتلكات والتشريد الجماعي للأبرياء من الرجال والنساء والأطفال ، ويمثل كارثة للإنسانية وسُبَّة في جبينها يجب الكفاح من أجل محوها محواً تاماً ،

ولذلك فنحن نؤيد وسنظل نؤيد جميع من يسعون في جنوب افريقيا لتحقيق هذا الهدف النبيل ، ونؤمن أن هذا واجب علينا نضطلع به لصالح البشرية جمعاء ،

وإذ نقدم تأييدنا هذا لمن يكافحون لإقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا ، وهي مسألة ليس من الممكن المساومة فيها ، فقد أعربنا مراراً عن هدفنا المتمثل في حل يُتوصل إليه بالوسائل السلمية ؛ ونلاحظ أن شعب جنوب افريقيا وحركات تحريره ، الذين شعروا بأنهم مجبرون على حمل السلاح ، قد تمسكوا أيضاً بتفضيلهم لهذا الموقف منذ عقود عديدة ولايزالون عنده ،

وإذ نرحب بإعلان اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بالجنوب الافريقي بشأن مسألة جنوب افريقيا المعتمد في هراري في ٢١

(٢) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣) .

آب/أغسطس ١٩٨٩[٣] والذي أيده فيما بعد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم التاسع المعقود في بلغراد في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩[٤] ، بوصفه تأكيداً جديداً للاستعداد لحل مشاكل جنوب افريقيا عن طريق المفاوضات . فذلك الإعلان يتمشى مع المواقف الواردة في بيان لوساكا[٥] الصادر منذ عقدين ، لاسيما فيما يتعلق بتفضيل الشعب الافريقي للتغيير السلمي ، ويأخذ في الاعتبار التغييرات التي حدثت في الجنوب الافريقي منذ ذلك الوقت . ويُشكل الإعلان تحدياً جديداً لنظام بريتوريا للانضمام إلى الجهود النبيلة الهادفة إلى إنهاء نظام الفصل العنصري ، وهو هدف التزمت به الأمم المتحدة على الدوام ،

وإذ نلاحظ مع التقدير أن رؤساء حكومات الكمنولث ، قد لاحظوا مع الارتياح في اجتماعهم المعقود في كوالالمبور في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ما ورد في الإعلان الذي اعتمد في هراري في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ من تفضيل قوي لطريق التسوية السلمية من خلال المفاوضات ودرسوا ما يمكنهم اتخاذه من خطوات أخرى لتعزيز احتمالات التفاوض[٦] ،

وإذ نلاحظ مع التقدير أيضاً أن المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية ، المعقود في دكار في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ ، دعا كذلك إلى إجراء مفاوضات بين بريتوريا وممثلي أغلبية الشعب بغية إقامة نظام ديمقراطي يقوم على المساواة في جنوب افريقيا ،

وعليه ، سوف نواصل بذل كل ما في وسعنا لزيادة الدعم المقدم إلى الكفاح المشروع الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ، بما في ذلك مواصلة الضغوط الدولية ضد نظام الفصل العنصري إلى أن يسقط هذا النظام وتتحول جنوب افريقيا إلى بلد موحد وديمقراطي وغير عنصري ، يتمتع جميع مواطنيه بالعدالة والأمن ،

وتمشياً مع هذا الالتزام الرسمي واستجابة مباشرة من جانبنا لرغبات أغلبية شعب جنوب افريقيا ، نعلن عن تعهدنا باتخاذ المواقف المبينة أدناه ، موقنين أن تنفيذها سيؤدي إلى إنهاء نظام الفصل العنصري على وجه السرعة وإلى انبلاج فجر عهد جديد للسلم لجميع شعوب افريقيا في قارة متحررة في النهاية من العنصرية وحكم الأقلية البيضاء والسيطرة الاستعمارية ،

نعلن ما يلي :

١ ـ أن هناك مجموعة متضافرة من الظروف يمكن أن تتيح إمكانية إنهاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض إذا توفر استعداد واضح لدى نظام جنوب افريقيا للدخول في مفاوضات حقيقية وجدية ، في ضوء ما أعربت عنه مراراً أغلبية الشعب في جنوب افريقيا من تفضيل للتوصل إلى تسوية سلمية .

٢ ـ ولذلك نشجع شعب جنوب افريقيا ، كجزء من كفاحه المشروع ، على ضم صفوفه للتفاوض بهدف إنهاء نظام الفصل العنصري والاتفاق على جميع التدابير اللازمة لتحويل بلده إلى مجتمع ديمقراطي لاعنصري . ونؤيد الموقف الذي تتخذه أغلبية الشعب في جنوب افريقيا ومؤداه أن هذه الأهداف ، وليس تعديل أو إصلاح نظام الفصل العنصري ، هي التي ينبغي أن تكون القصد من المفاوضات .

٣ ـ إننا نتفق مع شعب جنوب افريقيا على أن هذه العملية ينبغي أن تُسفر عن قيام نظام دستوري جديد يحدده هو ويستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وبالتالي ، فنحن نعتقد أن المبادىء الأساسية التالية تتسم بالأهمية :

(أ) تصبح جنوب افريقيا دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية ؛

(ب) يتمتع كل شعبها بالمواطنة والجنسية على أساس واحد ومتساو بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد ؛

(ج) يكون لكل شعبها الحق في المشاركة في حكم وإدارة البلد على أساس التصويت العام القائم على المساواة في إطار سجل غير عنصري للناخبين وعن طريق الاقتراع السري ، في جنوب افريقيا موحدة وغير مجزأة ؛

(د) يكون للجميع الحق في تكوين الحزب السياسي الذي يختارونه والانضمام إليه ، بشرط ألا يكون في ذلك تعزيز للعنصرية ؛

(هـ) يتمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات والحريات المدنية المعترف بها عالمياً ، في حماية قانون راسخ للحقوق ؛

(و) يكون لجنوب افريقيا نظام قانوني يكفل مساواة الجميع أمام القانون ؛

(ز) يكون لجنوب افريقيا نظام قضائي مستقل وغير عنصري ؛

(ح) ينشأ نظام اقتصادي يعمل على تعزيز وزيادة رفاه جميع سكان جنوب افريقيا ؛

(ط) تحترم جنوب افريقيا الديمقراطية حقوق جميع البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتنتهج في تعاملها مع جميع الشعوب سياسة سلم وصداقة وتعاون يعود بالنفع المتبادل .

٤ ـ ونحن نعتقد أن قبول هذه المبادىء الأساسية يمكن أن يُشكل الأساس لحل مقبول دولياً تستطيع به جنوب افريقيا أن تتبوأ المكان الصحيح كشريك على قدم المساواة ضمن مجتمع الأمم العالمي .

ألف ـ مناخ المفاوضات

٥ ـ إننا نعتقد أن من الضروري تهيئة المناخ اللازم للمفاوضات . وهناك حاجة عاجلة لتلبية هذا الطلب الذي يحظى بتأييد عالمي ، مما يهيىء هذا المناخ .

٦ ـ ووفقاً لذلك ، ينبغي أن يقوم نظام الحكم الحالي في جنوب افريقيا على الأقل بما يلي :

(أ) الإفراج عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين بدون شرط والامتناع عن فرض أية قيود عليهم ؛

(ب) رفع جميع أنواع الحظر والقيود عن كل من يخضع للحظر والتقييد من منظمات وأشخاص ؛

(ج) سحب جميع الجنود من كل بلدة ؛

(د) إنهاء حالة الطوارىء وإلغاء جميع التشريعات ، مثل قانون الأمن الداخلي ، الرامية إلى تقييد النشاط السياسي ؛

---

(٣) A/44/697 ، المرفق .

(٤) انظر : A/44/551-S/20870 ، المرفق .

(٥) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ١٠٦ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/7754 .

(٦) انظر : A/44/672-S/20914 .

(هـ) وقف جميع المحاكمات والإعدامات السياسية .

٧ ـ وسوف تساعد هذه التدابير على تهيئة المناخ اللازم لقيام نقاش سياسي حر ، وهو شرط أساسي لضمان إشراك الشعب نفسه في عملية إعادة صنع بلده .

باء ـ المبادىء التوجيهية لعملية المفاوضات

٨ ـ ونرى أنه ينبغي للأحزاب المعنية ، في إطار تهيئة المناخ اللازم ، أن تتفاوض بشأن مستقبل بلدها وشعبها بحسن نية وفي جو خال من العنف عن طريق اتفاق متبادل بين حركات التحرير ونظام الحكم في جنوب افريقيا . ويمكن للعملية أن تبدأ وفقاً للمبادىء التوجيهية التالية :

(أ) الاتفاق على آلية لوضع دستور جديد يستند ، في جملة أمور ، إلى المبادىء الموضحة أعلاه ، وعلى الأساس اللازم لاعتماده ؛

(ب) الاتفاق على الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي في كفالة الانتقال بنجاح إلى نظام ديمقراطي ؛

(ج) الاتفاق على ترتيبات وطرائق انتقالية بشأن عملية وضع دستور جديد واعتماده ، والانتقال إلى نظام ديمقراطي ، بما في ذلك إجراء الانتخابات .

جيم ـ برنامج العمل

٩ ـ سعياً لتحقيق الأهداف المذكورة في هذا الإعلان ، تقرر بمقتضى هذا :

(أ) أن تُبقي قيد النظر مسألة إيجاد حل سياسي لمسألة جنوب افريقيا ؛

(ب) زيادة الدعم الشامل لجميع مناهضي الفصل العنصري وشن حملة على الصعيد الدولي تحقيقاً لهذا الهدف ؛

(ج) استخدام تدابير منسقة وفعّالة ، بما في ذلك تقيد جميع البلدان تقيداً كاملاً بحظر الأسلحة ، الإلزامي ، بهدف ممارسة الضغوط من أجل إنهاء الفصل العنصري على وجه السرعة ؛

(د) العمل على ألا يخفف المجتمع الدولي من شدة التدابير القائمة الرامية إلى تشجيع نظام الحكم في جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري ، إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف هذا الإعلان في الاعتبار ؛

(هـ) تقديم كل مساعدة ممكنة لدول المواجهة والدول المجاورة لتمكينها من إعادة بناء اقتصاداتها ، التي تضررت من أعمال جنوب افريقيا العدوانية والرامية إلى زعزعة الاستقرار ؛ والتصدي لأي عمل آخر من هذه الأعمال ؛ ومواصلة دعم شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ؛

(و) تقديم ما تطلبه حكومتا أنغولا وموزامبيق من مساعدة لضمان السلم لشعبيهما ، وتشجيع المبادرات السلمية المتخذة من قِبَل حكومتي أنغولا وموزامبيق والرامية إلى تحقيق السلم وتطبيع الحياة في بلديهما ؛

(ز) أن تشترك جنوب افريقيا الجديدة ، لدى اعتماد الدستور الجديد ، اشتراكاً كاملاً في أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة .

١٠ ـ تطلب من الأمين العام أن يبعث بنسخ من هذا الإعلان إلى حكومة جنوب افريقيا وإلى ممثلي شعب جنوب افريقيا المضطهد ونطلب أيضاً من الأمين العام أن يعد تقريراً وأن يقدمه إلى الجمعية العامة بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا الإعلان .